الهاشم: القانون موجه لأي شركة تضرر رأسمالها العامل

اللجنة المالية تنتهي من دراسة تعديلات مشروع «ضمان متضرري كورونا».. وتصوت عليه الأحد المقبل

انتهت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس، من مناقشة التعديلات المقدمة على النص الذي وافق عليه مجلس الأمة في المداولة الأولى، بشأن مشروع قانون بدعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات أزمة كورونا على أن يتم التصويت عليه في اجتماع يعقد الأحد المقبل.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح عقب الاجتماع: إن اللجنة اجتمعت بحضور وزير المالية ومحافظ البنك المركزي ورئيس هيئة الاستثمار ووكيل وزارة المالية.

وأوضحت الهاشم أن مشروع القانون موجه لإنقاذ الاقتصاد الذي تضرر في أزمة كورونا بكافة أشكاله سواء مشاريع صغيرة أو متوسطة أو شركات كبيرة مؤكدة أهميته لإنقاذ الاقتصاد ككل، لأن أزمة كورونا أثرت على الجميع.

وبينت أن الحكومة وافقت في اجتماع أمس، على إلغاء السقف المحدد لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ولفتت إلى وجود بعض المفاهيم الخاطئة عن القانون تم تداولها في مواقع التواصل تسببت في تشويهه، مشيرة إلى أن الإشاعات أصبحت مثل كرة ثلج دون قراءة القانون والمذكرة الإيضاحية للقانون لدرجة الترويج بأن هذا القانون سيضمن قروض الوافدين.

جانب من اجتماع اللجنة

صفاء الهاشم

وأشارت إلى أن ما تردد من أن القانون يهدف لإنقاذ كبار التجار والبنوك بمليارين ونصف والـ 500 مليون هي فقط للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، غير صحيح .

وأضافت أن مبلغ 3 مليارات دينار ليست تمويلاً من الحكومة، لكن هذا المبلغ هو أموال البنوك تساعد بها المتضررين الذين لديهم مشاكل في مصاريفهم التشغيلية، لكن الدولة تحمي وتضمن هذه القروض لدى البنوك تحت رقابة البنك المركزي على من سيستخدم هذه القروض .

وأكدت الهاشم أن هذه القروض لن تسلمها البنوك للمتضررين مباشرة إنما للجهات التي تطالب المتضررين بسداد الالتزامات، بالتالي لا تستطيع الشركات الوهمية والورقية الدخول تحت إطار القانون.

وبينت أن القانون موجه لأي شركة تضرر رأسمالها العامل ويشمل الكل من شركات متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة أو كبيرة حجم أعمالها يصل لعدة ملايين مؤكدة أن كل من سيتضرر سيدخل في هذا القانون. وذكرت أن تكلفة قروض أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطه تصل إلى 42 % من المليارات الثلاثة والباقي يذهب لتمويل العملاء الآخرين.

وأشارت إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي 32 % منها 3% للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و 29% للشركات الأخرى وكلهم متضررون من الأزمة، وأنه بناء على هذه النسب تم تحديد مبلغ 3 مليارات دينار لدعم هذه المشروعات.

ولفتت الهاشم إلى أن القانون بشكله الأصلي كان يقضي بالسداد خلال 5 سنوات لكن الآن أصبح 7 سنوات منها فترة سماح سنتان لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أما العملاء المتضررون الآخرون فتكون فترة السماح لهم سنة فقط.

وأشارت إلى أن أصحاب المشاريع الصغيره والمتوسطة يبدؤون السداد في السنة الثالثة بتسديد 10 % فقط من القرض كما أن البنوك لن تقوم بتسليم القرض لصاحب المشروع لكن ستقوم بسداد مصاريفه التشغيلية والتزاماته المالية والدولة ستدفع كلفة الفائدة وتعتبر ضامنًا للقرض في حالة التعثر. ونوهت الهاشم إلى أنها تدافع عن كيان اقتصادي للدولة وللشباب لأنها أقسمت على حقوق هذا الشعب مشيرة إلى أن هذا القانون جيد لكن هناك إشاعات أثرت عليه. وأضافت أنها كونت رأيها بعد تحقيقات مكثفة وتحليل أرقام مع قيادات مسؤولة وأنها كرئيسة للجنة ترى أنه " حرام إسقاط هذا القانون".

وطالبت الهاشم بضرورة الاستماع الجيد لرأي الحكومة للوصول إلى نتيجة مرضية لجميع المتضررين وعدم الاستماع للإشاعات والبحث عن الحقائق وفقًا لمصادرها الرئيسيّة.

عاشو: تأجيل الأقساط في «ملعب» الحكومة

صالح عاشور

طالب النائب صالح عاشور الحكومة بتأجيل اقساط المواطنين مدة مماثلة لدى البنوك والتأمينات وبنك الائتمان والمعسرين أسوةً بصندوق المبادرين، موضحاً، لا يخفى على الجميع الظروف الاستثنائية التي نمر بها حتى يشعر المواطن بأن هناك حكومة تهتم به، مشيراً إلى أن المجلس قام بدوره برفع توصية بهذا الموضوع والكرة الآن بملعب الحكومة

أكد أنه لا يهدف إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

الصالح: سأصوت ضد مشروع «ضمان متضرري كورونا»

أعلن النائب خليل الصالح عن نيته التصويت في المداولة الثانية بعدم الموافقة على مشروع قانون دعم وضمان تمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات كورونا، مبيناً أن المبلغ المتوافر في صندوق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة يكفي لمساعدة أصحاب هذه المشروعات.

وأوضح الصالح في تصريح بمجلس الأمة أمس: إنه تبين خلال اجتماع اللجنة المالية اليوم أن المشروع الحكومي يصب في صالح التجار وليس أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف أن مشروع القانون الذي تبلغ كلفته 3 مليارات دينار تم تجهيزه من أجل التجار لأن المبلغ المتوقع توجيهه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يتجاوز 500 مليون دينار في حين أن المبلغ المتبقي بقيمة 2.5 مليار دينار سيوجه للتجار.

ولفت إلى أن صندوق تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة تبلغ قيمته ملياري دينار لم يصرف منها سوى 180 مليون دينار ، وبالتالي يمكن أن تعالج مشاكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال المبلغ المتبقي.

كما أعلن خلف دميثير بعد خروجه من الاجتماع رفضه للقانون، وقال النائب ناصر الدوسري: تصويتنا بالموافقة على قانون دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المداولة الأولى كان هدفه عدم اسقاط القانون، وقد وضعت اسمي ضمن مقدمي اقتراح حذف كلمة "العملاء الآخرون" منه، بحيث يستفيد من القانون فقط أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسط... فإذا لم يتم حذف "عملاء آخرون" وتخفيض المبلغ ووضع الضمانات اللازمة بأن يستفيد من القانون شريحة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط، سأصوت برفضه في المداولة الثانية.

خليل الصالح

عبد الله الكندري: مشروع «دعم متضرري كورونا» يحتاج إلى دراسة فنية متأنية

أبدى النائب عبدالله الكندري تحفظه على مشروع قانون ضمان دعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا، مبينًا أن مشروع القانون تدور حوله الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام ويحتاج إلى مزيد من الدراسة. ظو قال الكندري في تصريح بمجلس الأمة أمس الثلاثاء: إن مشروع قانون ضمان دعم وتمويل البنوك المحلية للعملاء المتضررين من تداعيات جائحة كورونا توجد عليه الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات عن أسباب تقديم الحكومة لهذا المشروع في آخر الفصل التشريعي.

وبين أن الحكومة تقدمت بمشروع القانون في 17 سبتمبر الماضي وتريد الاستعجال بإقراره خلال 10 أيام، موضحًا أن القانون يتحدث عن مبلغ 3 مليارات دينار غير معروف لمن ستوجه، ناهيك عن عدم دراسته بشكل كاف وعدم الأخذ بآراء الكثير من المختصّين وخصوصًا العاملين في الصندوق الوطني لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

عبدالله الكندري

ولفت إلى أن هناك 16 ألف مواطن مسجلون في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية يستحقون الدعم، وفي المقابل هناك 6 آلاف شخص وشركة فقط مسجلون في السجل الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ونوه بأن 1300 شخص فقط هم من تقدموا إلى صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتم دعمهم بمبلغ 250 مليون دينار فقط، متسائلاً "إذًا لماذا نحتاج 3 مليار دينار؟ وما هو السبب في سعي الحكومة الحثيث نحو إقرار مشروع القانون بهذا الوقت وفي الجلسة الأخيرة لمجلس الأمة"؟

وشدد على أن هناك علامات استفهام يجب التوقف عندها كما يجب أن تكون للاقتصاديين كلمة في هذا الموضوع. وأوضح أن مشروع القانون ينص على أن يوجه مبلغ 500 مليون دينار لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبلغ 2.5 مليار دينار لبقية العملاء، معتبرًا أن ذلك يعني أن هناك عبئًا وأرقامًا غير حقيقية وعدم وجود دراسة جدية من قبل وزارة المالية لمشروع القانون.

ورأى أن مشروع القانون يهدف إلى إرضاء مجموعة من التجار وتغطية خسائرهم، مؤكدًا أنه آن الأوان لتكون لمجلس الأمة كلمة في هذا الجانب.

وشدد على ضرورة أن يكون هناك دعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولكن ليس بهذا المشروع.

من جانب آخر، دعا الكندري الحكومة إلى الوقوف مع المواطن من خلال تأجيل أقساط قروض المواطنين، أسوة بما قامت به الكثير من الدول الأخرى

الفضل: قرارات مجلس الوزراء تعارض توجهات فتح الاقتصاد وإعادة تشغيل الأعمال

استغرب النائب أحمد الفضل القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس الاثنين، معتبراً أنها قرارات غريبة وغير موفقة وتعارض توجهات فتح الاقتصاد والأعمال.

وقال الفضل في تصريح بمجلس الأمة امس إن الكويت تعتبر أكثر دولة في العالم خبرة في تطبيق الحظر كونها صاحبة أطول أيام للحظر بين دول العالم، ومع ذلك من الواضح لا يوجد استفادة من التجربة.

وأضاف" نحن نسعى لإعادة تشغيل الأعمال لكنكم تغلقونها .. يا حكومة افتحي المطار للمسافرين، نريد أن نسافر في ظل عدم وجود تعليم ". واعتبر الفضل أن هذه القرارات أضاعت هيبة الحكومة، وما حصلت عليه من مديح نيابي في بداية الأزمة قائلًا " هل يعقل أن أطلب من المطعم ساندوتش أو عصير بموعد"؟

وتساءل " لماذا هذا التهويل المفاجئ، ولماذا التخويف؟ مشيرًا إلى أن نسبة الإصابات والوفيات تسير وفق المعدل، وأعداد من هم في العناية المركزة أقل من المتوقع.

وطالب الفضل بإعلان عدد المسحات التي تتم، وما إذا كانت تتم بشكل علمي دقيق، مضيفًا أن بعض حالات الوفاة سجلتها وزارة الصحة على أنها بسبب كورونا وهم ليسوا مصابين بكورونا.

ولفت إلى وجود حالة تقدمت بشكوى ضد وزارة الصحة التي أبلغتهم بعد وفاة والدهم بشهر بأنه غير مصاب بكورونا بعدما تم دفنه على أنه مصاب بكورونا بحسب الصحة دون أن يتم غسله أو يصلي عليه أهله .

وأشار الفضل إلى أن منظمة الصحة العالمية أعلنت أنه لا يجوز لبس الكمام إلا للمرضى ومن يعولهم أو الأشخاص الذين يعملون في التنظيف في المستشفيات.

أحمد نبيل القضل